



الطريق إلى دبي
وثيقة تحديد موقف لمؤتمر المناخ
COP28

مقدمة

على مدار ما يقرب من ثلاثين عاماً منذ انعقاد القمة المناخ الأولى للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي UNFCCC، لم يسبق للأثار المترتبة عن التغير المناخي المتسارع أن تكون بمثل هذا الظهور ولا أن تستلزم مثل هذا التحرك العاجل الذي تحتاج إليه الآن.

فقد شهد العام 2022 فيضانات غير مسبوقة في باكستان والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك عواصف عنيفة في الأجزاء الجنوبية من إفريقيا وإندلاع حرائق الغابات في أوروبا وتسجيل موجات حارة غير مسبوقة في الهند. وقد بدا كما لو أنه لا يمكن للأمر أن يكون أكثر سوءاً، إلى أن جاء العام 2023 واندلعت الحرائق في كندا ومُحيت مناطق بأكملها في ليبيا وزاد ارتفاع حرارة جنوب أوروبا وهو ما أشار إلى أنه لا يوجد

مكان
على
كوكبنا
بمنأى
عن
الخسائر

"أن تأثيرات المناخ تتقاطع مع قضايا أخرى على غرار مكافحة الفقر والمساواة بين

الجنسين والأمن الغذائي والمخاطر المركبة فيما يتعلق بالبنية التحتية والسياسة

والأمن. إن تغير المناخ يطيح بكل الجهود التي تحدد لنا كيفية مواجهة تحديات

ال**تنمية**."

والأضرار الناتجة عما يُلحقه الإنسان بغلافنا الجوي من تغييرات مستمرة.

ما هو العمل المناخي القائم على عدالة النوع الاجتماعي؟

يشير العمل المناخي القائم على عدالة النوع الاجتماعي إلى التزام جوهري بمعالجة القضايا المتداخلة لتغيير المناخ والمساواة بين الجنسين. حيث أنه يشدد على مفهوم تأثير تغير المناخ بشكل مختلف على الجنسين وأنه يجب للسياسات والأعمال المناخية أن تركز على وجهات نظرهم وخبراتهم.

وبعني هذا الأمر، في خضم قمة المناخ 28، الانتقال من المناقشات

المنفصلة بشأن النوع الاجتماعي وعضواً عن ذلك ضم المرأة والفئات المهمشة الأخرى ضمن أبرز دوائر صناعة القرارات في كافة المناقشات المناخية. فمن أجل اتخاذ القرارات الفعالة والمستدامة يجب أن يمثلوا جزءاً من تخطيط وتنفيذ ومراقبة الجهود المناخية على الصعيدين الدولي والوطني.

علاوة على ذلك يعني العمل المناخي القائم على عدالة النوع الاجتماعي دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في كافة نواحي السياسات والتمويل المناخي من خلال ضمان تخصيص حصة معتبرة من التمويل المناخي لأهداف المساواة بين الجنسين.

وبغية القيام بذلك، ينبغي التعاون مع المؤسسات ذات القيادة النسائية ومؤسسات حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي. فضلاً عن ذلك، فإنها تعني ضرورة إجراء تقييمات قائمة على النوع الاجتماعي لتأثير تغير المناخ وبناء إطار عمل منهجي لقياس ومراقبة مدى التقدم.

وعلى الرغم من شعورنا جميعاً بتغيير المناخ، إلا أن الأكثر معاناة بيننا هم بالفعل الأكثر ضعفاً. حيث أن تغير المناخ يؤدي إلى تقاوم أوجه عدم المساواة **ويحد من التقدم** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل التأثيرات المناخية قضايا على غرار مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والمخاطر المركبة فيما يتعلق بالبنية التحتية والسياسة والأمن. إن تغير المناخ يضرب النواحي التي تحدد لنا كيفية مواجهة تحديات التنمية. ونحن في كير نحاول النظر إلى الصورة الكاملة وعلى صعيد المناصرة والتأييد فإننا نستفيد من خبرتنا الممتدة إلى 75 سنة كهيئة إنسانية وتنموية على طاولة المفاوضات. وهو الأمر الذي يجعلنا أيضاً على يقين من أن خطوط المواجهة الأولى في أزمة المناخ هي أيضاً مكامن العثور على القوة والسمود والقدرة على التكيف. وبالنسبة إلى كير فإن حجر الزاوية للعمل المناخي هو المساواة بين الجنسين. فالمرأة تتواجد في صفوف المواجهة الأولى في مجالات الزراعة والتعليم والأنظمة الصحية. ومن ثم فإن مجالات خبراتهم وأدوارهم القيادية يمكن أن تعمل على التخفيف من حدة تغير المناخ ولكن بالطبع لا يمكننا أن نتوقع منهم القيام بذلك وحدهم. ومن ثم يجب نشر مفهوم إجراء المفاوضات مع النساء والفتيات في دوائر اتخاذ القرارات. يجب على كافة الحكومات السعي إلى حراك مناخي قائم على المساواة بين الجنسين ضمن مناطق نفوذهم المحلية والدولية. كذلك يجب على الدول الغنية الوفاء بالتزاماتها وتوفير التمويل اللازم مع الحاجة إلى تمويل قائم على المساواة بين الجنسين من أجل التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار الأكثر إلحاحاً. فبينما تكمن هنا نواحي الضعف والتعرض للمخاطر، إلا أنها تمثل أيضاً مكن للقدرة وإيجاد الحلول والقدرة.

فمن غير المنصف تماماً أن تكافح هذه المجتمعات الضعيفة من أجل البقاء في حين أنهم لم يكن لها إسهام يُذكر في الأزمة. فالقارة الإفريقية بأكملها تساهم **بما يقل عن 4%** من الانبعاثات العالمية. في الوقت الذي شكلت فيه صناعة الوقود الأحفوري **ما يزيد عن 90%** من الانبعاثات العالمية في العام 2022. فإن كانت لدينا أي فرصة للوقوف بالاحترار العالمي عند حد 1.5 درجة وبناء مستقبل آمن ومستدام للجميع، فيجب علينا التحول الآن بشكل عادل من الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة نظيفة ومتجددة. فلا مشكلة لدينا من حيث توافر التكنولوجيا ولكن ذلك التحول يحتاج إلى إرادة سياسية. ومن أجل تحقيق أصداء لهذه **الدعوة الأخيرة** الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، يجب تكثيف التعاون الدولي ويجب على "الحكومات الفصل بين المناخ والجغرافيا السياسية نظراً إلى حجم التحدي". وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الهامة الأخرى

في تعزيز بناء سبل تتسم بالمرونة والصمود لكسب العيش وكذلك التكيف والتخفيف من الآثار بهدف توفير اندماج أفضل في أعمال التخطيط والتمويل الوطني للنظم الغذائية على غرار الإنتاج المستدام للأغذية وتقليل الطعام التالف والنفايات الغذائية والتحول نحو أنظمة غذائية صحية ومستدامة وتغذية مُحسنة والحفاظ على الأنظمة البيئية وإعادة بنائها مع توسيع نطاق ممارسات التربة الصحية.

ولكن السؤال هنا يكون، هل سيقومون بذلك؟ لقد **نفذ صبير** العلماء والمفاوضين ولاسيما في البلدان الضعيفة والمعرضة للمخاطر، في الوقت الذي تُطرح فيه **علامات الاستفهام** حول مصالح وشرعية قيادة هذه القمة المناخية بالذات والتي لم تقم إلى الآن بالتخلي عن مصالحها في مجال الوقود الأحفوري. وفي ظل إجراء أول تقييم على الإطلاق ضمن جدول الأعمال لرصد إجمالي ما تحقق من أهداف اتفاق باريس وتفاقم أزمت الثقة بين الدول بشأن تمويل المناخ، فإنه من المتوقع للمفاوضات أن تكون صعبة.

وبإيجاز، تعتبر قمة المناخ الراهنة الأشمل منذ قمة باريس وأعمها بالمخاطر. إن كبير مستمرة في مناصرة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى الهيئة وشركائها والمجتمعات التي تخدمها كما كان هو الحال على مدار السنوات الخمسة عشرة الأخيرة.

التكيف القائم على المساواة بين الجنسين

خلال قمة المناخ 21، وفي ظل المساهمات الهامة من جانب وفد كبير، أرسى اتفاق باريس الهدف العالمي للتكيف (GGA) لتعزيز القدرة على التكيف والصمود والحد من الضعف في مواجهة تغير المناخ. وعبر تحديد الهدف العالمي للتكيف، أدت المادة السابعة من اتفاق باريس إلى الارتقاء بالتكيف من مجرد التزام محلي إلى طموح عالمي يتم تعميمه ضمن جهود التنمية المستدامة ومتصل بأهداف التخفيف من الآثار التي تلتزم بها الحكومات ضمن الاتفاق. ومن أجل الوقوف على فهم وتصور أفضل وتحقيق الهدف العالمي في نهاية المطاف، تم إطلاق برنامج عمل من عامين خلال قمة المناخ 26 في جلاسكو والذي سُمي برنامج عمل جلاسكو - شرم الشيخ. وقد تمثل طموح هذا البرنامج في تحديد العناصر الأساسية للهدف بما في ذلك المناهج والمؤشرات والمعايير ومصادر البيانات من أجل دعم تقييم ما يتم إقراره من تقدم على صعيد التكيف وتعزيز ودعم العمل على التكيف من خلال العمليات المخصصة لكل دولة. وخلال قمة المناخ 27 في مصر، والتي شهدت مشاركة كبيرة، اتفق الأطراف على الشروع في تطوير إطار عمل إرشادي نحو تحقيق الهدف العالمي للتكيف مع نظرة نحو تبني هذا الإطار خلال قمة المناخ 28. وفي دبي يجب على الأطراف ضمان إقرار التقدم اللازم فيما يتعلق بتبني الهدف العالمي للتكيف وإدخاله حيز التنفيذ.

ويظل التحدي الأبرز أمام التكيف هو عدم كفاية التمويل، في الوقت الذي لا يزال يميل فيه تمويل الدول المتقدمة والجهات متعددة الأطراف لكافة التخفيف من الآثار دون تلبية احتياجات التكيف الراهنة للدول المعرضة لمخاطر المناخ. فخلال قمة المناخ 26 رحبت كير بالتزام الدول المتقدمة بمضاعفة التمويل المخصص للتكيف بحلول العام 2025 بالمقارنة بمستويات تمويل العام 2019 - وبالرغم من ذلك فإنه ليس إلا غيض من فيض عند المقارنة بالمبلغ **المطلوب لتمويل التكيف**. ويعد هذا بمثابة هدف مرحلي بارز لمعالجة اختلال التوازن بين التمويل المخصص للتكيف والمخصص للتخفيف من الآثار.

وعلى أية حال، فإنه وفقاً لما يظهره التقرير الأخير لكبير فإن الدول المتقدمة **لم تنجح حتى الآن في إيجاد سبيل** نحو الوفاء بالتزامها. علاوة على ذلك، فإنه يتم ضخ قدر ضئيل للغاية من التمويل إلى المؤسسات المحلية والمؤسسات ذات القيادة النسائية في الوقت الذي يحدد فيه **2.9% فقط من التمويل التنموي المتعلق بالمناخ** المساواة بين الجنسين كهدف أساسي.

أبرز المطالب في قمة المناخ 28

- ❖ في سبيل تحقيق التوازن بين الدعم المخصص للتخفيف من الآثار والتكيف، يجب التركيز على التعهدات الواردة في قمة المناخ 26 بمضاعفة تمويل التكيف مع وضع خارطة طريق واضحة لكيفية تحقيق ذلك بالإضافة إلى الحصول على تعهدات تمويلية جديدة ومُلزمة خلال قمة المناخ 28 وعلى وجه الخصوص التمويل المخصص للتكيف مع التركيز على المبادرات التي تقودها المرأة والمبادرات التحويلية لأنماط النوع الاجتماعي.
- ❖ يجب على الأطراف إحراز التقدم اللازم بشأن التكيف من خلال إنشاء وتبني إطار عمل الهدف العالمي للتكيف والاتفاق على إصدار قرار ضمن مخرجات قمة المناخ بإدخال الهدف العالمي للتكيف حيز التنفيذ.
- ❖ يجب على قمة المناخ 28 إضافة المزيد من التسارع إلى عملية دمج التكيف في التخطيط المحلي والوطني والإقليمي بما في ذلك تطوير وتطبيق خطط التكيف الوطني التشاركية والشمولية والقائمة على المناهج التحويلية لأنماط النوع الاجتماعي.
- ❖ توسيع نطاق تنفيذ أعمال النظم الغذائية المستدامة ولاسيما من خلال تعزيز مسارات تحويل نظام الغذائي الوطني والتي يتم تطويرها في سياق قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ودعم تطبيقها المشترك ومراجعتها الدورية بالتوافق مع الأهداف المناخية وأيضاً من خلال الاتفاقيات المبرمة بموجب إطار العمل المشترك لشرم الشيخ بشأن العمل المناخي فيما يتعلق بالزراعي والأمن الغذائي (SSJW). يجب تعزيز والاستفادة من آليات الحوكمة الشمولية والتشاركية والتي تأخذ بعين الاعتبار التداخلات بين النظم الغذائية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسبل كسب العيش في سياق التكيف.
- ❖ يجب إعادة هيكلة قنوات تمويل التكيف بغرض زيادة المخصصات وإيصالها إلى الأكثر احتياجاً من خلال:
 - تقليل الحواجز الإدارية.
 - تمويل ودعم المؤسسات المحلية والفئات التي تقودها المرأة وأيضاً من خلال إدخال المبادئ الأساسية للتكيف ذو القيادة المحلية وبناء الصمود حيز النفاذ.

تمويل العدالة المناخية

خلال العام 2009 التزمت الدول المتقدمة بدعم أنشطة التكيف والتخفيف من الآثار فيما يتعلق بتغير المناخ في الدول النامية. وقد تم الاتفاق على توسيع نطاق تمويلهم وتقديم تمويل جديد وإضافي بما يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول العام 2020 على أقصى تقدير. وقد نص اتفاق باريس أيضاً على توسيع نطاق بعض التزامات الدعم المالي في المستقبل بالنسبة لمجموعة من الدول المتقدمة. ومع ذلك فإنه لم يتم بعد الوفاء بهذا الالتزام. وتؤكد الدول المتقدمة على أنه سيتم تحقيق هذا الهدف في العام 2023، ولكن حتى الآن لم يتم تقديم بيانات واضحة لدعم هذه المزاعم. وفي تقريرها الصادر في يونيو بعنوان **وعد جوفاء**، سلطت كير الضوء على الخطط المستقبلية للتمويل المناخي من الدول المتقدمة وما إذا كانت تتوافق مع هذه الالتزامات. وهذه الأدلة المجمع لا توحى بإمكانية تحقيق هدف المائة مليار دولار خلال هذا العام. بل أن كبار مقدمي التمويل المناخي على غرار ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لديهم صعوبات في تحقيق أهدافهم الراهنة للتمويل المناخي. ومن غير الواضح أيضاً ما هي الدول والمؤسسات متعددة الأطراف التي يُتوقع منها المساهمة وأوجه مساهمتها.

علاوة على ذلك، فقد كان من المفترض للتمويل المناخي الدولي أن يأتي بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) للقضاء على الفقر والأولويات التنموية الأخرى. وقد أشار تقرير آخر صادر عن كير في سبتمبر بعنوان **"الرؤية المزدوجة"** أن أغلب التمويل المناخي من الدول المتقدمة لم يمثل إضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية. وهو ما يعني توافر موارد أقل من القدر المطلوب للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى في حال أمكن لإجراءات التكيف والتخفيف من الآثار تحقيق العديد من الفوائد لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن

المساعدة على مكافحة الفقر وتحقيق العدالة بين الجنسين، إلا أن الاحتياجات الملحة أصبحت هائلة للغاية بما يجعل من التنفيذ الكامل لتعهد المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0.7٪ بالإضافة إلى المستويات المناسبة لتمويل المناخ ضرورة لا بد منها.

وعلى هامش اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، كان هناك نقاش حماسي بخصوص مصادر التمويل المبتكرة / البديلة وذلك قبل وخلال القمة الخاصة بميثاق التمويل العالمي الجديد والتي استضافتها فرنسا في يونيو 2023. وقد تم طرح خيارات مختلفة للرسوم على الطاولة من أجل تمويل العمل المناخي، بما في ذلك الاستجابة للخسائر والأضرار، بدعم قوي من بعض رؤساء الدول وحكومات البلدان المعرضة بشدة لمخاطر تغير المناخ. ومع ذلك، لم يتم التوصل بأي التزام جوهري في هذا الصدد، باستثناء إنشاء فريق عمل لدراسة الموارد المالية الجديدة المحتملة من خلال الضرائب. وخلال قمة المناخ الأفريقية التي انعقدت في سبتمبر 2023، وجه القادة الأفارقة دعوة لزعماء العالم من أجل دعم تنفيذ نظام عالمي لضرائب الكربون والتي تُفرض على تجارة الوقود الأحفوري والنقل البحري والطيران وضريبة المعاملات المالية العالمية.

أبرز المطالب في قمة المناخ 28

- ❖ يجب الحصول على تمويل مناخي جديد وإضافته إلى التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) وأن يكون قائماً على نظام المنح ومنتظم مع سهولة الوصول إليه.
- ❖ يجب على الدول المتقدمة تقديم معلومات كمية واضحة بشأن كيفية وفائهم بالتزام التمويل المناخي ذو المائة مليار دولار خلال العام 2023 ويجب عليهم الالتزام بالتعويض عن العجز خلال الأعوام السابقة بحيث يتم تقديم ما يصل إجماليه إلى 600 مليار دولار أمريكي عن الفترة من 2020 إلى 2025.
- ❖ بينما من المزمع الانتهاء من عملية تصميم هدف كمي جماعي جديد (NCQG) لما بعد العام 2025 بشأن التمويل المناخي في 2024، فيجب لقمة المناخ 28 الاتفاق على المعايير الأساسية.
- يجب للهدف الجديد أن يكون قائماً على الاحتياجات من أجل إجراء توسيع هائل في نطاق التمويل المناخي.
- ستكون هناك أهداف سنوية للفترة بين الأعوام 2026 إلى 2030 مع أهداف فرعية للدعم الحكومي من أجل التخفيف من الآثار والتكيف بالإضافة إلى الخسائر والأضرار.
- سيتم احتساب التمويل المناخي وعناصر المنح التي تُضاف إلى التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) فقط.
- ❖ يجب ضم المؤسسات التي تقودها المرأة كأطراف معنية أساسية في الهدف الجديد للتمويل المناخي ومعايير التمويل والمخصصات. يجب لكامل التمويل أن يضم مخصصات لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين. كذلك يجب إعادة تقييم طرق التمويل لضمان إمكانية الوصول إلى التمويل المرن من جانب النساء والفتيات من المجتمعات المتضررة وتلبية احتياجاتهن.
- ❖ يجب على الأطراف الاتفاق على مصادر مبتكرة / بديلة للتمويل القائم على المنح والتي يمكنها توليد موارد جديدة وإضافية من أجل العمل المناخي بما في ذلك 50 مليار دولار أمريكي سنوياً كحد أدنى من أجل إجراءات الخسائر والأضرار بحلول العام 2024. (على سبيل المثال، فرض ضريبة على المكاسب غير المتوقعة لصناعة الوقود الأحفوري وإعادة توجيه إعانات الوقود الأحفوري والرسوم الدولية على رحلات الركاب الجوية التجارية والانبعاثات الناجمة عن الشحن الدولي.) ويجب أن يكون نهج تعبئة هذا التمويل قائماً على مبدأ "من يلوث يدفع" واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادئ الأساسية

المرأة والعمل المناخي

أصبحت لآكي أكثر أحد العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث (DRR) بعد الحصول على تدريب من كير بنجلاديش. وبصفتها إحدى قادة الحد من مخاطر الكوارث فقد انخرطت في أنشطة الاستعداد للكوارث ونشر إرشادات الإنذار المبكر خلال الكوارث. تعيش لآكي في نظام بيئي فريد من نوعه قوامه من الأراضي الرطبة في شمال شرق بنجلاديش ويأخذ شكل الوعاء الكبير. وخلال فترات الرياح الموسمية تُغمر المنطقة بمياه ارتفاعها 3 - 4 أمتار وتعرض المنطقة لفيضانات مفاجئة كل عام تقريباً. تتأثر حياة الناس وسبل عيشهم بشكل كبير بالمساحات الشاسعة من المياه المضطربة التي تلحق الضرر أو تدمر المحاصيل وغيرها من الممتلكات. تشجع لآكي مجتمعها على اتباع إرشادات الإنذار المبكر وتحديد الأماكن الآمنة لتخزين المواد الغذائية الجافة وغيرها من العناصر. أيضاً تقوم بجمع تحذيرات الإنذار المبكر من الحكومة المحلية ونشر هذه المستجدات بشكل عاجل، كذلك تتولى التواصل مع الأئمة والمؤذنين لمشاركة التحذيرات عبر أنظمة مكبرات الصوت في المساجد، مما يتيح لجيرانها مهلة زمنية لنقل ممتلكاتهم. تمكنت لآكي من مساعدة ما يزيد عن 100 أسرة خلال الكوارث المرتبطة بالمناخ وهي واحدة من 2,841 قائد معني بالحد من مخاطر الكوارث والذين تم تدريبهم بواسطة برنامج تعزيز قدرة الأسر على الاستجابة لفرص التنمية III SHOUHARDO - 67%

منعم من النساء



خلال قمة المناخ 27 شهد الكفاح من أجل العدالة المناخية تحقيق خطوة كبيرة نحو الأمام وذلك بمشاركة قوية من كير. ففي مصر تم طرح تمويل الخسائر والأضرار في جدول أعمال قمة المناخ وذلك للمرة الأولى على الإطلاق وهو الأمر الذي لم يمر مرور الكرام بالطبع، فقد اتخذت الحكومات ذلك القرار الريادي باتخاذ ترتيبات تمويلية جديدة بالإضافة إلى صندوق مخصصات وهو صندوق الخسائر والأضرار وذلك بغرض مساعدة الدول النامية والضعيفة في مواجهة تلك الخسائر والأضرار.

ومن أجل تحويل تعهدات شرم الشيخ إلى أفعال ملموسة، اتفقت الحكومات على تشكيل "لجنة انتقالية" تألفت من مبعوثي 24 دولة وذلك لطرح التوصيات بشأن كيفية إدخال ترتيبات التمويل الجديدة حيز التنفيذ وكذلك صناديق التمويل في قمة المناخ 28. وقد انعقدت خمسة اجتماعات وورشتي عمل تحت رعاية اللجنة الانتقالية وذلك خلال الفترة بين مارس ونوفمبر والتي شارك خلالها أعضاء اللجنة الانتقالية في حوار نزيه ومفتوح، وذلك بالرغم من الاختلاف الملحوظ بين الدول المتقدمة والنامية. وقد تمت إضافة الاجتماع الخامس بموجب إشعار بفترة وجيزة بعد فشل أعضاء اللجنة الانتقالية خلال اجتماعهم الرابع في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية على غرار مقر الصندوق ومصادره التمويلية.

وأخيراً اعتمدت اللجنة الانتقالية المستند الأساسي بما في ذلك التوصيات باتخاذ قرار عبر قمة المناخ/ اتفاقية تغير المناخ والمستند التنظيمي المقترح للصندوق في أوائل نوفمبر مع مقترح لوضع صندوق الخسائر والأضرار تحت رعاية البنك الدولي لفترة من أربع سنوات، وذلك شريطة صدور تأكيد من جانب البنك الدولي في غضون ستة أشهر من قمة المناخ 28 بقدرته على الوفاء بالشروط العديدة المنصوص عليها في نص المستند. ومع ذلك فإن كافة الدول المشاركة في اللجنة الانتقالية قد عبرت عن مدى إحباطها وأبدت تحفظها بشأن مستند العائدات. فقد أبدت الدول النامية بعض المخاوف ولاسيما بشأن غياب المعيار المحدد من أجل الصندوق، فضلاً عن عدم استخدام إشارات صريحة فيما يتعلق بمصادر التمويل والتي لم تلزم الدول صاحبة النصيب الأكبر تاريخياً من الانبعاثات بتقديم الدعم ولكنها اكتفت بحثها على القيام بذلك مع تشجيع الدول الأخرى على التطوع باستكمال الدعم. علاوة على ذلك، يظل المستند التنظيمي في حد ذاته غاية في الغموض فيما يتعلق بمصادر التمويل، فبينما يذكر مصطلح "مصادر مبتكرة" إلا أنه لا ينص بالتحديد على إشارة واضحة إلى فرض رسوم على الصناعات الأكثر إصداراً للملوثات والتي حققت زخم هائل على مدار الأشهر الأخيرة ولاسيما خلال قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد المنعقدة في يونيو 2023. فضلاً عن ذلك، فقد عبر العديد من أعضاء اللجنة الانتقالية من كلا الدول المتقدمة والنامية عن استيائهم لحذف الإشارات إلى منهج قائم على حقوق الإنسان ضمن المستند التنظيمي. وفيما يتعلق بالحكومة، فإنه من الأمور الإشكالية للغاية أيضاً عدم منح مقعد في مجلس صندوق الخسائر والأضرار إلى ممثلي الفئات المتضررة والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بمسألة الأهلية والاستحقاق فإن النص يُبقي على استحقاق جميع "الدول النامية ولاسيما الضعيفة منها" لمخصصات الصندوق ويفوض مجلس إدارة الصندوق بتطوير نظام لتخصيص الموارد مع حد أدنى من المخصصات للدول الأقل نماءً والدول النامية الجزرية الصغيرة، ومن ثم لم يتم استبعاد الدول النامية الأخرى من الحصول على التمويل. وفي نهاية الاجتماع الخامس للجنة الانتقالية، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل صريح على حزمة المستندات وبخاصة ذكر الفقرات المتعلقة بمصادر التمويل.

وبالتالي، فإنه سيتوجب على الدول إيجاد سبيلها نحو قمة المناخ 28، سواء بالتعديل على المستند التنظيمي أو تقديم إرشاد إضافي من خلال قرارات قمة المناخ أو السعي نحو سد الثغرات كجزء من التطوير التفصيلي للصندوق على مدار السنوات المقبلة بالإضافة إلى المناقشات الدائرة حول الهدف المستقبلي للتمويل المناخي (يرجى الاطلاع أعلاه).

وناهيكم عن صندوق الخسائر والأضرار، فإنه من الضروري للأطراف أن تتخذ الخطوات التالية لإدخال شبكة سانتياغو حيز التنفيذ فيما يتعلق بالخسائر والأضرار وهي عبارة عن آلية دعم تقني للدول التي تواجه الخسائر والأضرار.

أبرز المطالب في قمة المناخ 28

- ❖ تحت كير الأطراف على الوصول إلى اتفاق من خلال قمة المناخ 28 بشأن إدخال الترتيبات التمويلية الجديدة حيز التنفيذ من أجل الاستجابة للخسائر والأضرار. فمن الضروري أن يلعب صندوق الخسائر والأضرار دور محوري وتنسيقي في هيكل تمويل الخسائر والأضرار.
- ❖ من الضروري ضمان توجيه صندوق الخسائر والأضرار من خلال المبادئ التالية: الإنصاف وإمكانية الوصول والمسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات المعنية والملائمة مع توجهات الدولة وتوفير التمويل الجديد والإضافي والأدوات المالية القائمة على المنح وليست الديون مع منهج قائم على الحقوق وتغيير أنماط النوع الاجتماعي والمشاركة الهادفة والفعالة للفئات المعنية.
- ❖ يجب لصندوق الخسائر والأضرار القيام بتوفير الدعم لقطاع عريض من الأنشطة بما في ذلك أعمال الإغاثة في أعقاب الكوارث المناخية جنباً إلى جنب مع الاستجابة الإنسانية من خلال مختلف المصادر التمويلية، بالإضافة إلى جهود التعافي وإعادة البناء طويلة المدى والاستجابة للأحداث تصاعديّة الوتيرة ويجب إتاحة إمكانية الوصول المباشر للمجتمعات بما في ذلك المؤسسات التي تقودها المرأة ومؤسسات حقوق المرأة ومجتمعات الشعوب الأصلية بالإضافة إلى الفئات المهمشة الأخرى.
- ❖ يجب على البلدان الغنية تولى مسؤولية تجديد موارد الصندوق بشكل أساسي مع العمل في الوقت نفسه على تنويع المساهمات من مصادر القطاع الخاص والجهات الخيرية والمصادر المبتكرة / البديلة. يجب لكافة الدول النامية ولاسيما الضعيفة منها أن تكون مؤهلة للحصول على الدعم من الصندوق ولكن مع أولوية واضحة (أي من خلال تخصيص مبدئي لغالبية الأموال) للدول الأكثر فقراً وضعفاً (بما في ذلك الدول الأقل نماءً والدول النامية الجزرية الصغيرة) مع تمويل للتركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.
- ❖ تدعو كير كافة الدول المتقدمة والدول الأخرى التي تحظى بنصيب الأسد من الانبعاثات إلى الإسراع في الإعلان عن تعهدات جديدة لصندوق الخسائر والأضرار لتكون بالإضافة إلى التزامات 0.7% الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) وذلك خلال قمة المناخ إن أمكن وألا يتم احتساب هذه الأموال كتمويل للتكيف وذلك لتفادي الانحراف عن مسار الزيادات المطلوبة بشكل ضروري.
- ❖ يجب على الحكومات الاتفاق على مؤسسة مضيئة لشبكة سانتياغو للخسائر والأضرار والتي تتمتع بحضور إقليمي كافي واختيار الأعضاء للمجلس الاستشاري لشبكة سانتياغو للخسائر والأضرار. سيكون من الضروري ضمان بدء شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار لعملها بكامل طاقتها في العام 2024 وتقديم المساعدة الفنية اللازمة إلى الدول الأكثر ضعفاً، على سبيل المثال، من خلال تقييم الاحتياجات الخاصة لكل دولة.
- ❖ وعلى الرغم من الحاجة إلى التمويل الإضافي، إلا أننا في حاجة إلى تحسين استخدام التمويل الراهن بما يؤثر على تدخلات النظم الغذائية التي تصب في صالح المخرجات المناخية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى من بينها الصحة العامة والرفاه الاجتماعي.



التكيف كجزء من العمل المناخي

بومبا البالغة من عمرها 45 عاماً هي أم لسبعة أبناء وهي من صغار المزارعين في جنوب زامبيا. تعاني منطقتها من موجات الجفاف الشديدة والأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة وهو ما يجعل من الصعب زراعة الخضروات والذرة والحبوب. وفي بداية العام 2023 وقع فيضان أدى إلى نزوح ما يزيد عن 4,000 شخص في المنطقة التي تعيش فيها بومبا فقط تاركاً حقولها الزراعية مغمورة تحت الماء. لم يكن قد تبقى لها الكثير لتتقده. ولكن ظل باقياً محصول واحد فقط وهو ذرة برتقالية أكثر تحملاً للضغط. هذه الذرة لم تصمد في مواجهة الفيضان فحسب، بل كانت غنية بفيتامين أ في بلد يعاني فيه أكثر من نصف أطفاله دون الخامسة من نقص فيتامين أ. وتمكنت بومبا من خلال عملها مع كير واختيارها التكيف فيما يتعلق بمحاصيلها من الاستمرار في زراعة الذرة وتوفير الطعام لأسرتها على الرغم من التحديات الصعبة التي يفرضها تغير المناخ.

التخفيف من الآثار والعدالة المناخية

ركز أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC على [الحجم غير المسبوق](#) للتحدي من أجل الإبقاء على الاحترار أقل من 1.5 درجة وذلك بعد التقارير السابقة والقرارات العديدة الصادرة عن قمة المناخ والتي تؤكد على الفجوة في الحراك المناخي. فقد أدى العمل بالوقود الأحفوري لما يزيد عن قرن إلى الوصول بدرجة الحرارة إلى 1.2 درجة أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع احتمالية أن يكون العام 2023 هو أول عام نتجاوز فيه حد 1.5 درجة. ومن أجل البقاء تحت حاجز 1.5 درجة، وهو الحد الذي [تشير النماذج](#) إلى أنه قد يتيح لنا فرصة تجنب الآثار الأسوأ احتمالاً لتغير المناخ، فإننا سنحتاج إلى خفض ملحوظ وسريع ومستدام في انبعاثات الغازات الدفيئة على صعيد كافة القطاعات. ووفقاً إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC فإنه من أجل الوقوف بالاحترار العالمي عند حاجز 1.5 درجة، يجب على الانبعاثات أن تكون قد وصلت بالفعل إلى ذروتها قبل العام 2025 وأن تتراجع [بنسبة 43% بحلول العام 2030](#). بيد أن [تقرير فجوات الانبعاثات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة](#) والصادر في 2022 أظهر للأسف أن التعهدات الوطنية الأخيرة لن تصل بنا لذلك الهدف. إننا ما نزال بعيدين عن تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في الحد من الاحترار العالمي ليقل بقدر ملحوظ عن 2 درجة، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن السياسات الراهنة تشير إلى ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.8 درجة بحلول نهاية القرن.

ومن ثم فإنه يجب على كافة الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك كير المضي بخطوات ثابتة نحو الأهداف المطلوبة عالمياً من أجل خفض الانبعاثات بحلول العام 2030. فيجب على أي حكومة أو كيان يأتي بمزاعم بشأن توقيت وكيفية وصوله إلى صافي الانبعاثات الصفرية أن يستعرض أهداف راسخة مثبتة علمياً بشأن خفض الانبعاثات. ويمكن لعوامل صغيرة ذات مصداقية وجودة عالية أن تلعب دوراً في التعويض ولكن فقط كجزء من الاستراتيجية الصارمة لخفض الانبعاثات وليس كخطوة أولى وأخيرة نحو مواجهة الانبعاثات. وتتبنى كير بقوة وجهة النظر القائلة بأنه يجب لتخفيف الآثار المحلية والخفض الفعلي للانبعاثات أن يصبحا من بين الأولويات بما في ذلك التحول السريع من الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة مستدامة ومتجددة. إن التحول إلى نظام قائم على الطاقة

المتجددة وخالي من الوقود الأحفوري يتيح الفرصة أيضاً إلى تواجد نظام توظيف شمولي في مجال الطاقة المتجددة. فيجب تشجيع المشاركة والتمثيل الفعال للنساء والفتيات بكامل تنوعهم والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والفئات المهمشة الأخرى في كافة مستويات الأعمال بدءاً من صناعة القرارات وصولاً إلى توزيع العائدات.

أبرز المطالب في قمة المناخ 28

- ❖ لكي نحظى بفرصة عادلة للوقوف بالاحترار عند حد 1.5 درجة، فيجب للانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة أن تكون وصلت إلى ذروتها قبل العام 2025 على الأقصى، لتتراجع بما لا يقل عن 43% بحلول العام 2030 وبما لا يقل عن 60% بحلول العام 2030 وذلك بالمقارنة بمستويات 2019. يجب على كافة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC وبخاصة الدول المتقدمة والدول الأخرى في مجموعة العشرين الزيادة من طموحات مساهماتها المحددة وطنياً من أجل سد "الفجوات في الانبعاثات" وكذلك "الفجوات التنفيذية" من خلال سياسات وإجراءات تعمل على تحقيقها.
- ❖ فضلاً عن ذلك، تسلط كبير الضوء على ما ينصه اتفاق باريس بأنه يجب للأطراف العمل على تعزيز والحفاظ على خزانات وأحواض الكربون الخاصة بها على غرار الغابات والأراضي الخثية ويجب القيام بذلك بشكل من القيادة المجتمعية ومراعاة حقوق الإنسان، علماً بأن فوائد مناخ الأراضي والأنظمة البيئية المستدامة تتجاوز بكثير تأثير انبعاثاتها ومن ثم يجب تقديرها حق قدرها.
- ❖ يجب على الأطراف، في خضم مناقشاتهم الزراعية، العمل أيضاً على توفير دعمهم لإجراءات تتسم بالعدالة والشمود والإنصاف ضمن منهج من النظم الغذائية والذي يأخذ بعين الاعتبار انبعاثات ما بعد الإنتاج الزراعي على غرار تلف الأغذية وإهدارها وعمليات النقل والاستهلاك وخسارة التنوع البيولوجي وتغير استخدام الأراضي وهو ما يعد أمراً في غاية الأهمية من أجل تحقيق أهداف التخفيف من الآثار (والتكيف أيضاً) جنباً إلى جنب مع ضمان الأمن الغذائي والتغذوي العالمي. وقد أثبتت التدخلات الهادفة إلى بناء اقتصادات إحيائية دورية (أي استخدام النفايات الغذائية من أجل الطاقة أو الأسمدة إلخ) أو تعزيز سلاسل الإمداد المحلية فعاليتها في نواحي الإنصاف والمرونة والشمود والانبعاثات المناخية ومن ثم يجب العمل على توسيع نطاقها.
- ❖ يجب على كافة أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC الاتفاق على التخلي التدريجي العالمي بشكل سريع وعادل ومنصف عن الوقود الأحفوري بأنواعه في كافة القطاعات بحلول العام 2050 على الأقصى للتماشي مع هدف الوقوف بالاحترار عند حد 1.5 درجة.
- ❖ يجب على الأطراف الاتفاق على هدف عالمي لمصادر الطاقة المتجددة وهو الوصول بالسعة العالمية من الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه لتصبح 11,000 جيغاوات بحلول العام 2030 والوصول إلى استخدام ما لا يقل عن 1,500 جيغاوات سنوياً بحلول العام 2030. يمكن لهذا أن يتحقق من خلال التحسينات الجوهرية في مجال توفير الطاقة بهدف تقليل إجمالي الطلب على الطاقة على الصعيد العالمي، هذا إلى جانب حشد الدعم المالي من أجل ما تُعرف بالدول النامية ذات الاحتياجات الخاصة.
- ❖ يجب على الحكومات والشركات أيضاً القيام بالمزيد من الأعمال من أجل الإسراع من خطى التخلي عن الكربون في القطاعات الأكثر إصداراً للانبعاثات (الشحن والطيران والزراعة).